قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠١٢

بالموافقة على خطاب الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية إلى حكومة جمهورية مصر العربية بشأن المعونة الفنية المقدمة من الصندوق، للمساهمة فى تمويل الخدمات الاستشارية اللازمة لكل من مشروع كهربة نظام الإشارات على خط السكك الحديدية (طنطا - المنصورة - دمياط) ومشروع ازدواج خط السكك الحديدية بين المنصورة ودمياط ، وعلى صيغة القبول الواردة فيه، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٢ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على خطاب الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية إلى حكومة جمهورية مصر العربية بشأن المعونة الفنية المقدمة من الصندوق بمبلغ ٦٠٠ ألف دينار كويتى، للمساهمة فى تمويل الخدمات الاستشارية اللازمة لكل من مشروع كهربة نظام الإشارات على خط السكك الحديدية (طنطا - المنصورة - دمياط) ومشروع ازدواج خط السكك الحديدية بين المنصورة ودمياط ، وعلى صيغة القبول الواردة فيه ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٣ أكتوبر سنة ٢٠١٢م) .

محمد مرسى

الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية

٩ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ الموافق ١ أبريل ٢٠١٢م

إشارة ص ت : ٢ عام ٤ - ١٩٧

معالى الأخت السيدة/ فايزة أبو النجا المحترمة

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

وزارة التعاون الدولى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ،

بناءً على قرار مجلس إدارة الصندوق الصادر فى جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/03/05 ، **فإنه يسرنا إفادتكم بموافقة الصندوق على تقديم معونة فنية مقدارها ستمائة ألف دينار كويتى** (600.000 د.ك.) **لجمهورية مصر العربية لتمويل الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد دراستى جدوى فنية واقتصادية الأولى لمشروع كهربة نظام الإشارات على خط السكة الحديدية "طنطا - المنصورة - دمياط" (بحدود مبلغ** 350 **ألف دينار كويتى) والثانية لمشروع ازدواج خط السكة الحديدية ما بين "المنصورة - دمياط" (بحدود مبلغ** 250 **ألف دينار كويتى) ، وبحيث يتم استخدام المعونة الفنية المشار إليها لتمويل كل من الدراستين المذكورتين وفقًا للضوابط والإجراءات التالية :**

1) **يعهد بإعداد كل دراسة من الدراستين المشار إليهما لبيت خبرة استشارية عالمية متخصصة فى مجال تلك الدراسة يتم اختياره من بين بيوت الخبرة المدرجة فى قائمة قصيرة تعدها الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالنسبة لكل دراسة ويتم الاتفاق عليها مع الصندوق ، وبحيث يطلب من بيوت الخبرة المدعوة لتقديم عروض فى كل حالة الائتلاف مع أحد بيوت الخبرة الكويتية وأيضًا مع أحد بيوت الخبرة المصرية ، إن رغبتم فى ذلك .**

ويتم طلب عروض فنية ومالية لكل دراسة على حدة وذلك على أساس ضوابط تحدد مهام تلك الدراسة تعدها الهيئة المذكورة ويتم الاتفاق عليها مع الصندوق . ويتم التعاقد مع ائتلاف بيوت الخبرة الذى يقع عليه الاختيار على أساس الاتفاقية النموذجية المعتمدة فى الصندوق لإعداد دراسات الجدوى والتى سنقوم بتزويدكم بها . وعند تلقى العروض من بيوت الخبرة ، تقوم الهيئة القومية لسكك حديد مصر بتقييم العروض وموافاة الصندوق بتقرير مفصل عن التقييم مع التوصية باختيار أفضل العروض بالنسبة لكل دراسة ، وذلك للحصول على موافقة الصندوق على الاختيار ، ومن ثم يتم التعاقد مع الائتلاف المتقدم بذلك العرض على أساس الاتفاقية النموذجية المشار إليها مع إدخال أى تعديلات تكون مناسبة أو تسفر عنها أى مفاوضات مع الائتلاف الذى وقع عليه الاختيار . ويقدم مشروع العقد المقترح للصندوق لإبداء موافقته عليه قبل إبرامه .

2) يقوم الصندوق بدفع تكاليف الخدمات الاستشارية المذكورة وذلك بحدود 350 ألف دينار كويتى للدراسة الأولى و250 ألف دينار كويتى للدراسة الثانية ، ومن ثم فإن التزام الصندوق بتقديم المعونة الفنية لتمويل تلك الخدمات لا يتجاوز مبلغ 600 ألف دينار كويتى للدراستين معًا .

3) يقوم الصندوق بدفع الأجور والتكاليف المستحقة لبيوت الخبرة الموكل إليها إعداد الدراستين المذكورتين موضوع هذا الخطاب مباشرة وفقًا لشروط وأحكام الاتفاقيتين المعقودتين معهما والتى تحدد واجباتهما ومهامهما ، وأى تعديل يدخل عليهما يتم الموافقة عليه من قبل الصندوق .

4) ينتهى حق الحكومة فى سحب مبالغ من المعونة الفنية فى تاريخ 2013/12/31 أو أى تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين الحكومة والصندوق .

5) توفر الحكومة كافة التسهيلات والخدمات اللازمة وكافة أنواع العون والمساعدة لبيوت الخبرة التى تقوم بإعداد الدراستين المطلوبتين وذلك من أجل تسهيل مهامهم وتنفيذها بعناية وكفاءة .

6) فى حالة ما إذا أسفرت الدراستان الفنيتان الاقتصاديتان ، أو إحداهما ، واللتان يتم إعدادهما وفقًا لأحكام هذا الخطاب ، عن مشروع صالح للتنفيذ والتمويل ، فإن المبالغ والتكاليف التى يكون الصندوق قد دفعها لهذا الغرض سيتم دمجها فى أى قرض قد يقدمه الصندوق لجمهورية مصر العربية للإسهام فى تمويل أى مشروع تعتزم تنفيذه أو أى جزء منه ، استناداً إلى تلك الدراسات ، وبحيث تعتبر المبالغ التى تصرف من المعونة الفنية مسحوبة من القرض فى تاريخ قيام الصندوق بدفع أى مبلغ من القرض ، أو إصدار تعهد ، بناءً على أول طلب سحب من القرض الذى يقدمه الصندوق . أما إذا لم تسفر الدراسات المشار إليها عن مشروع صالح للتنفيذ ، أو لم يقدم الصندوق قرضًا لجمهورية مصر العربية للمساهمة فى تنفيذه ، فإن أى مبالغ يكون الصندوق قد دفعها فى سبيل القيام بإجراء تلك الدراسات تعتبر منحة لا تسترد لجمهورية مصر العربية .

7) يمثل الحكومة فى اتخاذ أى إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناءً على الاتفاق المضمن فى هذا الخطاب وزيرة التخطيط والتعاون الدولى أو أى شخص تنيبه عنها بموجب تفويض كتابى رسمى ، وأى تعديل أو إضافة لهذا الاتفاق توافق عليه الحكومة يجب أن يكون بموجب مستند كتابى رسمى يوقع عليه ممثل الحكومة على نحو ما ورد ذكره أو أى شخص تنيبه عنها بموجب تفويض كتابى رسمى .

فى حالة قبول حكومتكم الموقرة ، وفقًا للقوانين المطبقة فى هذا الشأن فى جمهورية مصر العربية ، للمعونة الفنية المشار إليها فى هذا الخطاب ، وفقًا للضوابط والشروط المذكورة آنفًا ، فإنه يرجى من معاليكم إثبات هذه الموافقة بالتوقيع على صيغة القبول الواردة فى نهاية هذا الخطاب ونسخته المرفقة وإثبات تاريخ التوقيع وموافاتنا بإحدى النسختين بعد التوقيع عليهما .

وتفضلوا، معاليكم، بقبول فائق التقدير والاحترام

المدير العام

عبد الوهاب أحمد البدر

صيغة القبول :

نؤكد قبولنا وموافقتنا على المعونة الفنية الواردة بهذا الخطاب وفقًا للأحكام والترتيبات الواردة فيه .

حكومة جمهورية مصر العربية

عنها : (إمضـــــاء)

المفوض بالتوقيع

التاريخ : ٢٠١٢/٥/٨